البناء
السنة السابعة / الخميس / 12 تشرين الثاني 2015 / العدد 1931
Seventh year / Thursday / 12 November 2015 / Issue No. 1931

الأهداف التي يسعى إليها نتنياهو في واشنطن

■ حميدي العبدالله

تندرج زيارة رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو إلى الولايات المتحدة، ولقاءاته مع كبار المسؤولين في إدارة أوباما، في إطار السعي إلى تحقيق هدفين رئيسيين: الهدف الأول، الحصول على معونات عسكرية تقدّر سنوياً بحوالى 5 مليار دولار. يعتقد نتنياهو أنّ الوقت مناسب الآن لتقديم هذا الطلب إلى إدارة أوباما، لأنّ توقيت هذا الطلب يأتي بعد أن بدأ العدّ العكسي للحملات الانتخابية في الولايات المتحدة، وفي موسم الانتخابات يسعى المرشحون للرئاسة والكونغرس إلى الكيان الصهيوني، وبالتالي لا تستطيع الإدارة الأميركية رفض طلبات تل أبيب، خشية أن يثير ذلك غضب هذه الجماعات على الحزب الديمقراطي وتقليص فرص نجاحه في الانتخابات.

كما أنّ نتنياهو يعتقد أنّ إمكانية عرقلة التصديق على الاتفاق النووي مع إيران أصبحت من الماضي، ولم يعد ممكناً نقض الاتفاق، ولذلك الأفضل أن تدفع الولايات المتحدة الثمن، وهذا الثمن هو التزام أميركي بتقديم دعم سنوي للكيان الصهيوني بقيمة 5 مليار دولار بذريعة رفع قدرات الجيش «الإسرائيلي» ليكون قادراً على صدّ التحدّيات الناجمة عن تداعيات الاتفاق النووي مع إيران، وتقدير نتنياهو أنّ الولايات المتحدة لديها الاستعداد لتقديم هذا الثمن كالتزام بأمن الكيان الصهيوني، وهذا ما أشار إليه الرئيس أوباما على هامش لقائه مع نتنياهو. الهدف الثاني، احتواء وجهة النظر الأميركية حول سياسة نتنياهو في القدس والضفة الغربية، إذ تشير التحليلات إلى أنّ إدارة أوباما تخشى أن تؤدّي ممارسات الاحتلال بحق الفلسطينيين إلى اندلاع انتفاضة جديدة، وحتى إلى انهيار السلطة، وانهيار ترتيبات وقف إطلاق النار على جبهة قطاع غزة، ومن شأن تطور من هذا القبيل أن يحمل معه مخاطر وتحدّيات في ظلّ الأوضاع المضطربة في المنطقة، قد تخرج عن نطاق السيطرة، وتحرج الولايات المتحدة وحتى ترغمها على تغيير أولوياتها.

لكن نتنياهو غير مكترث لكلّ ذلك، وهو يريد احتواء انتقادات الإدارة الأميركية له، ولومها والسعي إلى ثنيها عن مواصلة هذه السياسة.

الأرجح أنّ زيارة نتنياهو إلى واشنطن سوف تحقق الأهداف التي يسعى إليها كاملة، أولاً، لأنّ إدارة أوباما هي أكثر الإدارات الأميركية تسامحاً مع حكومة نتنياهو برغم استفزازاته، بل إهاناته المتكرّرة لكبار المسؤولين في هذه الإدارة، بمن فيهم الرئيس نفسه ووزير خارجيته جون كيري، وثانياً لأنّ توقيت الزيارة يأتي في موسم الانتخابات، حيث لا يستطيع أيّ مسؤول أميركي ردّ طلبات تل أبيب خوفاً من التأثير السلبي على فرص فوز حزبه ومرشحه للرئاسة.

هل يجوز أن يصبح الميثاق أهمّ من الوطن؟

■ وجدي المصري

فقدان الميثاقية عبارة اعتدنا أن نسمعها عند كلّ خلاف سياسي بين الطوائف المتحكّمة بالسياسة اللبنانية منذ اختلاق الكيان اللبنانّي. وغالباً ما ينام هذا المصطلح على وقع المصالح المتبادّلة، وما يفتأ أن يستيقظ عند تضارب هذه المصالح. فما معنى كلمة «ميثاق»؟ ولماذا تُحاط بهذه الهالة القدسيّة؟

لغةً، الميثاق هو العهد حسبما جاء في «لسان العرب» لإبن منظور و«محيط المحيط» للبستاني. والعهد هو التوافق على شيء معيّن مما يستدعي من المتوافقين احترام هذا التوافق أو الاتفاق والحرص على الالتزام به. ومن الناحية العملية الفعلية المنسحبة على واقع ما نعيشه في لبنان، فإنّ الميثاق الوطني هو الاتفاق الذي تمّ بين بشارة الخوري الماروني ورياض الصلح السُّني على أن ينسلخ لبنان عن «الأمّ الحنون» فرنسا من جهة، وأن لا يغرق في بحر العروبة الهادر من جهة ثانية. وبهذا، يطمئنّ المسلمون إلى عدم الاستمرار بـ«فرنسة لبنان»، ويطمئنّ المسيحيون إلى عدم «عوربة لبنان».

إذن، الميثاق هو مجرّد إتفاق أريدَ منه النأي بلبنان عن التبعيّة لأية جهة، وهذا الاتفاق كان مرهوناً بظرف معيّن. أما الدستور فهو الموادّ التي تنتظم فيها القوانين التي ترسم خطوطَ النظام السياسي لبلدٍ معيّن. وكلّ دول العالم، تقوم بتعديل دساتيرها لكي تكون متوافقةً مع مصلحة الشعب وتطلّعاته المستقبلية، إذ لا يمكن أن يبقى دستور أية دولة صالحاً على مرّ الزمن بالرغم من كلّ ما نشهده من تطوّر على كافة الصعد. وهذا يعني، أنّ الشعوب والأوطان أهمّ من الدساتير، لأنّ الوطن كبيئة جغرافية موجودٌ قبل الشعب وقبل الدستور. وبعد أن تُوفر لهذه البيئة الجغّرافية جماعةٌ من الناس تعيش فيها متفاعلةً على خطين: الأول عمودي أي تفاعل الإنسان مع الأرض، والثاني أفقي أيّ التفاعل المشترك بين القاطنين في هذه البيئة المحدّدة، يبدأ التطور باتّجاه التفاهم والتوافق على تنظيم طريقة الحياة، وعادةً ما ينتج عن هذه العملية بعض المواد الناظمة للحياة المشتركة للجماعة، حيث باتت تُعرَف بعامل التطور والاستقرار الاجتماعي بـ«دستور الجماعة». ولم يذكر التاريخ مرةً واحدة أنّ جماعةً معيّنة، أو ما أصبح يُعرف حديثاً بـ«الدولة» التي تُعتبر المظهر السياسي للجماعة، قد قدّست دستورها لدرجة أنها حرّمت المساس به تعديلاً أو إلغاءً لبعض موادّه، لأنّ الدساتير وُجدت لخدمة الشعوب والعكس ليس صحيحاً، وهذا يعني أنّ الدساتير، على أهميّتها، يجب أن تخضع للتغيير عندما يدرك شعبٌ ما أنّ دستوره بات غير قادرٍ على تلبية تطوّره، هل نحن بهذا المفهوم نجعل من الدستور لعبةً يمكن تغييرها كلما عنّ على بال أحدهم ذلك؟ بالطبع لا، إذ يجب أن يبقى للدستور حرمة ولكن ليس على حساب مصلحة الشعب، وهذا يعني أنّ الشعب، لا الأفراد، هو صاحب القرار. يقول جان جاك روسّو في «العقد الجماعي»، ما يلي: «كلّ قانون لا يوافق عليه الشعب باطلٌ وفارغ. في الواقع، هو ليس بقانون مطلقاً».

وجاء في مقدّمة الدستور اللبنانّي، أنّ «الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة، يمارسها عبر المؤسسات الدستورية». فإذا كان الشعب هو مصدر السلطات، فهذا يعني أنه الوحيد المخوّل بإجراء التعديلات اللازمة التي يتوخّى منها تحقيق مصلحته. أما الوسلة المعتمَدة عند كافة الشعوب المتحضّرة عند الحاجة لإجراء هذه التعديلات فهي الاستفتاء والذي لم تلجأ إليه أية حكومة في لبنان بالرغم من كثرة المحطات التي كان على الشعب وحده أن يقول كلمته فيها، والذي لا يزال يُحرم من هذا الحق نتيجة تسلّط الطبقة الحاكمة وسعيها الدائم إلى تحقيق مصالحها على حساب مصالحه. فإذا كان الميثاق يقتضي دوام التوافق بين الطوائف، فإنّ الفقرة ح من مقدّمة الدستور نصّت على أنّ «إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني». كما جاء في المادة 24 من الدستور بأنه على المجلس النيابي وضع قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، وحدّدت توزيع المقاعد في المجلس النيابي طائفياً، والذي تمّ تعديلها لتصبح أخيراً مناصفةً بين المسيحيين والمسلمين، بانتظار وضع مثل هذا القانون. وجاءت وثيقة الطائف لتؤكد على ذلك من خلال دعوتها إلى تشكيل الهيئة الوطنية العليا لإلغاء الطائفية السياسية. ولكي لا تكون هذه النقلة دعسةً ناقصةً نتيجة تجذّر الفكر الطائفي لدى الإنسان في لبنان بشكلٍ عام، لحظت الوثيقة أيضاً إنشاء مجلس شيوخ على أساس طائفي.

وها لبنان اليوم يمرّ بأزمة سياسية أوصلته إلى شلل تامّ على كافة المستويات من شأنها أن تقود البلد إلى هاوية سحيقة لن يكون له قيامٌ منها. كلّ التقارير تفيد بأنّ الوضع المالي سيتردّى كثيراً وسيؤدّي ذلك إلى زعزعة الثقة بمصداقية لبنان على الصعيد الاقتصادي العالمي إذا لم يقم المجلس النيابي بالتشريع والبتّ بالقروض الجاهزة للتسليم، وهذا ما دفع برئيسه نبيه بري للدعوة إلى عقد جلستين علّنا ننقذ السفينة من الغرق، فكيف يمكن أن نترك هذه الفرصة تتلاشى بحجّة غياب قسم من النواب يمثلون جزءاً من طائفة معينة استناداً إلى مفهوم الميثاقية؟ الميثاقية وُجدت في حينه للمحافظة على الكيان، فهل يجوز أن تصبح سبباً لهدمه؟ إنّ قانونَ الانتخاب دون شكّ له أهمية لا تضاهيها أية أهمية أخرى، لكننا لم نسمع أياً من الفرقاء يشدّد على ضرورة تطبيق الدستور لجهةً إقرار قانون انتخابي خارج القيد الطائفي. فكلّ ما يطالب به البعض هو قانونٌ على أساسٍ النسبية، بغضّ النظر عن عدد الدوائر، ولكن من دون أية إشارة إلى إلغاء الطائفية السياسية. كلّ الذين ينادون بالمحافظة على اتفاق الطائف الذي ينصّ على إلغاء الطائفية السياسية، يبرّرون عدم التوصّل إلى إلغائها لأنّ نظام الوصاية السوري كان يمنع ذلك، وفاتهم أنّ هذا النظام قد ولى منذ عشر سنوات، فماذا فعلوا لكي يصحّحوا أخطاء هذا النظام؟

لقد بات واضحاً أنّ الطبقة السياسية الحاكمة هي التي لا تريد تطبيق بنود وثيقة الطائف إلا ما توافق منها مع مصالحها. جميعُ مَن في السلطة وافق نظرياً على تخفيض سنّ الاقتراع إلى 18 سنة، وعندما بات الموضوع على المحكّ، تراجعوا ولأسباب طائفية. كلهم ينظّرون بأنهم غير طائفيين، وبأنهم يريدون دولةً مدنية علمانية تلبّي طموحات الجيل الجديد، لكنهم سرعان ما يتظلّلون طوائفهم لحماية مصالحهم باسم المطالبة بحقوق الطائفة والدفاع عن مصالحها. ألم يحن الوقت لكي ندرك فعلاً لا قولاً بأنّ الطائفية وحدها تشكل أكبر عائق أمام تقدّم لبنان وتطوّره، وهي التي أغرقته بأكثر من فتنة وحرب، وأنّ كل هذه الفتن والحروب كانت نتيجة تخطيط خارجي لمنع اللّبنانيين من الانصهار التام والتوافق على المصلحة العامّة التي تتخطى الطوائف والزعامات لأنها تتركّز على مفهوم المواطنية الحقيقية؟

عندما حاول اليهود إحراج يسوع لكي يحدّد موقفه من العمل يوم السبت، أجابهم بأنّ السبت خُلِق للإنسان وليس الإنسان للسبت. وهذا يعني أنّ الإنسان بقيَمه هو محور هذه الحياة. فهل يمكن لأيّ ميثاق أو دستور أن يستعبد الإنسان؟ وهل يمكن الوقوف دون مبالاة متمسّكين بماً يروق لنا من الميثاق ونحن نرى الوطن ينهار؟ وهل التمسّك بما هو مهمّ في حياتنا السياسية، قانون الانتخابات، أهمّ من المحافظة على وحدة المؤسسات الدستورية وسير عملها وانتظام دورها لكي تقوم بما عليها خدمةً لمصلحة المواطنين؟ وهل هي المرة الأولى التي يُنتهَك فيها الدستور والميثاق؟ وإذا توافق التيار الوطني الحرّ والقوات اللبنانية على هذا المطلب الميثاقي، فماذا يمنع توافقهما على كل المطالب الأخرى وفي طليعتها انتخاب رئيس للجمهورية، إنهاءً لهذه المهزلة التي كلما طالت كلما كثُرَت المسامير التي تُدقّ في نعش الوطن؟

يقول الرئيس حسين الحسيني، عرّاب الطائف، بأنّ ما يتمّ تداوله حول الميثاقية هو مجرّد بدعة، لأنّ الطائف تتطرّق إلى المناصفة بعدد النواب بين المسلمين والمسيحيين، لكنه لم يأتِ على ذكر فقدان الميثاقية إذا قرّر فريق طائفي الاعتكاف نيابياً أو وزارياً لسبب من الأسباب. النائب سامي الجميّل تحدّث بشكل منطقيّ وموضوعيّ لجهة أنّ الدستور واضحٌ من خلال تحديد عمل المجلس النّيابي بعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بانتخاب رئيس جديد، وهذا يعني أنّ التشريع قبل الانتخاب يُعدُّ مخالفة دستورية واضحة. ولكن من حقنا التساؤل: هل التشريع في ظلّ غياب الرئيس هو المخالفة الدستورية الوحيدة؟ وماذا إذاً عن استمرار الإنفاق، على سبيل المثال، على القاعدة الإثني عشرية، لسنوات وسنوات، ورفض البعض الخضوع لأحكام الدستور خوفاً من اكتشاف المنهوبات التي قام بها؟ ونتساءل أيضاً: ألا يبرّر تشريع الضرورة مسألة الخطر الذي يتهدّد الوطن إنْ لم يبادر المجلس النيابي إلى البتّ ببعض ما هو مصيري؟ أليسَ من واجبنا أولاً المحافظة على الوطن، ومن ثم السعي لوضع كافة الأمور في نصابها القانوني والدستوري؟

الدساتير تتغيّر، والمواثيق تتجدّد، الأوطان وحدها تبقى وتتطوّر، ولا يمكن أن يكون تطوّرها في سبيل الأفضل إلا إذا أقدمت على تعديل دساتيرها بما يتوافق مع تطلعات شعوبها. فعلى الحراك الشعبي أن يتجاوز مسألة النفايات ليركّز على ماهيّة النظام السياسي بأكمله. فلو كان هذا النظام متطوّراً بما يتناسب مع تطلعات الشعب من جهة، ومع تطوّر البلدان المتقدّمة من جهةٍ ثانية، لما وصلت بنا الحال إلى ما نشاهده اليوم من انهيار لكلّ مؤسساتنا.

إنّ هذا الانهيار مُتوقّع لأننا نسير عكس الجدليّة التاريخية، فلبنان الذي قام على أسس طائفية محكومة بظرف معيّن، كان من المقدّر له، لو توفرت له طبقة سياسية وطنية مترفّعة عن المصالح الخاصة، أن يطوّر نظامه ويخرج من شرنقة الطائفية إلى رحاب الانتماء الوطني الذي يؤمّن العدل الاجتماعي لجميع أبناء الوطن بغضّ النظر عن أي انتماء طائفي، لأنّ الوطن إنْ لم يكن لجميع أبنائه، أصبح أقرب إلى المزرعة. فهل مَن يعيد تثبيت البوصلة لتوصلنا إلى برّ الأمان؟

من دمشق إلى فيينا... عذراً ليلة الأنس في كويرس

■ سعدالله الخليل

فيما تتجه أنظار السوريين والعالم إلى فيينا، حيث يحضر الفاعلون والمنفعلون في الشأن السوري، خطف أبطال الميدان الأضواء وقالوا كلمتهم. وحيث يحضر الحلفاء والأشقاء والخصوم والأعداء، يبقى أصحاب الشأن غائبين عن طاولة فيينا والتي يبدو أنها قد ترسم معالم المستقبل السوري.

ربما يكون الغياب عن دهاليز السياسة مبرّراً، إلا أنّ البطل حاضر على الأرض السورية بفاعلية، وانطلاقاً مما يجري على الجبهات السورية، يبدو أنّ ليالي الأنس لن تكون في فيينا، بل وفق مجريات المعارك التي ترتب أطراف السياسة أوراقها وفق مقتضياتها لتقول كلمَتَها، وبدم السوريين تُكتب تفاصيل السياسة.

كالعادة، وقبل كلّ جولة تفاوض أو لقاء يُعنى بالشأن السوري، تتبادل الأطراف الدولية الرسائل والرسائل المضادّة وتستعرض بعض أوراق قوتها، لتستبق موسكو وطهران بقية الأطراف بالرسائل. فقد أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أنّ الإصرار على حصر نقاشات فيينا ببحث مصير الرئيس السوري بشار الأسد سيؤدي إلى فشل المباحثات وهو ما أغلق الباب على السعودية وتركيا ـ أردوغان للعودة إلى أسطوانتها «المشروخة» باشتراط تنحي الرئيس الأسد، للسير في أي عملية سياسية في سورية، أعقبته تصريحات إيرانية بأنّ مشاركتها رهن بإجابات واشنطن عن تصرفات بعض الأطراف المشاركة من دون التشاور مع البقية، في أول اختبار فعلي لسياسات واشنطن حيال الملف السوري، والتي ستخضع لجلسات تقييم روسي ـ أميركي مشترك، واحدة على مستوى وزراء الخارجية وثانية خلال قمة بوتين ـ أوباما في أنطاليا، على هامش قمّة العشرين، بالتزامن مع لقاءات فيينا حيث تتوضح النوايا.

استبقت موسكو لقاءات فيينا بمفاجأتين من العيار الثقيل، الأولى تمثلت بتسريب صحيفة «فيدوموستي» الروسية نقلاً عن مصادر في شركتي «روستيخ» و«روس أوبورون إكسبورت» لصناعة الأسلحة، معلومات عن حزمة عقود لتوريد الأسلحة الروسية إلى المملكة العربية السعودية بقيمة تصل إلى 10 مليارات دولار يتم التوقيع عليها خلال الزيارة المحتملة للملكً سلمان بن عبد العزيز آل سعود نهاية الشهر الجاري لموسكو، ما يعني كسر الاحتكار الأميركي للتسليح السعودي.

أما المفاجأة الثانية، فقد تمثلت بكسر الاحتكار الأميركي أيضاً للمعارضة السورية وبالكشف عن جرعة التنسيق الروسية المتزايدة مع المعارضة السورية التي قدمت معلومات ساهمت في استهداف مقرّات الإرهابيين في أكثر من محور على الأرض السورية، فعلت فعلها في التقدم الميداني وآخرها في ريف حلب حيث نجح أبطال نمر سورية في الوصول إلى مطار «كويرس» العسكري وفكوا الحصار المطبق عليه منذ ما يقارب 30 شهراً سطرت خلالها حاميته أروع ملاحم البطولة وقادت أشرس المعارك متحدّية عشرات السيارات المفخخة وهجمات تنظيم «داعش» الإرهابي، لتسرق الأضواء مما يدور في فَلك السياسة وتؤكد أنّ كلمة الفصل لن تكون إلا للميدان.

من دمشق إلى فيينا، رسالة غائبين عن الطاولة ربما، لكننا حاضرون على الأرض السورية وبقوة، فليلة الأنس لن تكون في فيينا النمساوية إنما في كويرس السورية.

«توب نيوز»

ماذا يجري في عمان؟

– لم يعد ممكناً الادّعاء أنّ ما يجري بين درعا وعمّان محض مصادفات، وأنّ مقتل المدرّبين الأميركيين مجرّد حادث.

– منذ مدة تسعى واشنطن إلى ترتيب بيت المعارضة التي نظمتها عبر غرفة الموك في عمّان لتشكل منها بعضاً من القوة اللازمة لدخول الرقة ودير الزور قبل أن تنتهي وحدات الجيش السوري والمقاومة من تحرير الشمال وتتجه بدعم روسي إلى مناطق سيطرة «داعش».

– الارتباطات بالمال والسلاح هي قوة الموك والرهان لنقل من درّبتهم وموّلتهم إلى خطتها.

– تظهر معركة درعا أنّ المسلحين الذي جمعتهم واشنطن تحت اسم الجبهة الجنوبية يضعون ولاءهم ضمناً لقرار «القاعدة» ويتمرّدون على القرار الأميركي فتعاقبهم بوقف المال او السلاح.

– يردّ تنظيم «القاعدة» بقتل المدرّبين الأميركيين.

– لا أحد يجيب عن سؤال حول مستقبل الجماعات المسلحة التي تديرها الموك نظرياً في الحرب على الإرهاب وجاهزيتها لمصالحة تحت سقف فيينا وتفاهماتها.

– فيينا الثاني مناسبة لتصنيف المعارضة وتمييزها عن الإرهاب، فأين سيكون موضع الجبهة الجنوبية وفقاً للأميركيين؟

– معركة الجنوب آتية كما الشمال، وسيكتشف الأميركيون أنهم سلحوا «القاعدة».

التعليق السياسي

في ذكرى رحيل (الختيار)... أي خيارٍ أمام أنين القضية وتداعي الدار؟

■ د. محمد بكر

أحد عشر عاماً مرّت على رحيل أو بالأصحّ استشهاد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات «الختيار» القائد، هذا اللقب الذي لطالما أحبّ الفلسطينيون إطلاقه على رمز قضيتهم ويعسوب وطنهم الفلسطيني، ولا تزال كلماته وما تكاثر في خطابه وما جادت به كوفيته من عوامل وحدة الصف الفلسطيني، لا تزال تعشش في الذاكرة الفلسطينية، تردّدها الأجيال الفلسطينية على مدى تعاقبها (يا جبل ما يهزك ريح... سيرفع شبل من أشبالنا العلم الفلسطيني فوق كنائس ومساجد القدس شاء من شاء وأبى من أبى واللي مش عاجبو يشرب من بحر غزة...) وكذلك جملته الأجمل في الأمم المتحدة عام 1974: جئتكم أحمل بندقية الثائر في يد، وغصن الزيتون في اليد الأخرى فلا تسقطوا غصن الزيتون من يدي).

أحد عشر عاماً مرّت ولا يزال الأنين يسري في جسد القضية الفلسطينية، وكذلك ما يتكاثر في الساحة العربية من عوامل الاقتتال والتناطح «السيزيفي»، والتي لن تؤسّس إلا إلى تداعي جدران هذه الأمة ونسف عوامل وحدتها واجتماعها إلى كلمة سواء، وتالياً الارتدادات المقيتة لذلك على القضية الفلسطينية التي باتت في «بوز» مدافع التصدّع العربي من جهة، والأسلوب الوحشي الدموي الذي ينتهجه الاحتلال بحق أبناء شعبنا من جهة أخرى.

في الذكرى الحادية عشرة لرحيل أبو عمار يجب التأكيد على أنه مهما كانت انتقاداتنا كفصائل وكتاب ومثقفين للأداء السياسي لياسر عرفات في جوانب ونقاط كثيرة منه، لكن الثابت في التاريخ الفلسطيني والذاكرة الفلسطينية والوجدان الفلسطيني أنه لا خلاف عليه كرمز تاريخي وقائد ذي «كاريزما» خاصة ومميّزة كان لها حضورها على المستوى الدولي والعربي، ولا سيما الفلسطيني، استطاع أن يلملم التناثرات الحاصلة في الصف الفلسطيني، ويبوتق الخلافات إلى حدّ كبير في دائرة ضيقة عصية على التشظي والانفلات اللامحمود، بعكس الحاصل اليوم على الساحة الفلسطينية التي تفتقد حالياً إلى قائد يمتلك الموروث القيادي الجامع الذي كانت تختزنه شخصية ياسر عرفات، ولا سيما بعد «الانجرافات» التي أصابت «التربة الخصبة» لحماس بخاصيتها المقاومة والتحوّل الذي طرأ على سياسة ونهج العديد منَ قياداتها وكوادرها في ظلّ ما سُمّي بـ«الربيع العربي» وما رافقه من نصرة لجماعة وتعصّباً لحزبية أساءت إلى السمعة المقاومة، وحرفت البوصلة عن القضية الأم فلسطين، إضافة إلى استمرار السلطة في تمسّكها بالنهج التفاوضي والانسلاخ التدريجي عن منظومة الكفاح المسلح، وتبنّي سياسة المقاومة الشعبية التي لم ولن تؤسّس لحجر واحد في مشروع التحرير، ومضيّها غير المثمر في الانضمام إلى محاكم الجنايات والمرجعيات الدولية والتوجه الذي لا طائل منه نحو المحافل الدولية التي لم تنتصر مطلقاً وعلى مدى عقود للحق الفلسطيني.

ومن هنا كانت دعوة القائد البرغوثي العام الماضي وفي نفس الذكرى إلى إعادة النظر في وظائف السلطة ومهامها وأن تكون مهمتها الأولى هي مساندة ودعم المقاومة الشاملة «أي بما فيها الكفاح المسلح»، وهذا مالم يحدث ولم يتكرّس تطبيقاً فاعلاً وحقيقياً في جدول أعمال السلطة الفلسطينية، الذي جلّ ما تفعله (الالتزام التدريجي) بحلّ التنسيق الأمني مع الكيان الصهيوني ومدّ أيادي السلام الذي يغتاله «الإسرائيلي» كلّ يوم ألف مرة، وكذلك (تفجير القنابل) التي لم يسمع الشعب الفلسطيني أيّ صوت حتى الآن، وتالياً فإنّ جلّ الحصاد الفلسطيني بعد سبعة وستين عاماً من الاحتلال رفع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة، وكما كان حصار واغتيال الرئيس الراحل ياسر عرفات قراراً «إسرئيلياً»– أميركياً بهدف إجهاض انتفاضة الأقصى المبارك، فإنّ إطفاء جذوة الهبّة الفلسطينية الحاصلة اليوم ومصادرة الحقوق الفلسطينية وتعميق الخلافات الفلسطينية ـ الفلسطينية لنسف المشروع الوطني الفلسطيني سيبقى في أولويات الاستراتيجية «الإسرائيلية» الأميركية، وللأسف بمباركة عربية.

إنّ قضيتنا الفلسطينية قضية عادلة بكلّ حيثياتها وصورها، وكان أبناؤها ولا يزالون أصحاب الأرض التي لا تحتمل مزيداً من «الدفاع الفاشل»، وعليه فلتصونوا الذكرى والإرث «العرفاتي»، ولتنتصروا لأنين أمنا فلسطين وتنسفوا كلّ عوامل التداعي والانقسام المقيت، وإلا فلتتنحّوا جانباً، فالساحة ملأى بالمدافعين الناجحين الذين يعرفون ويجيدون معركة الدفاع عن الغصن الأخضر واستمرار زغردة البارود.

*كاتب فلسطيني مقيم في سورية
mbkr83@hotmail.com

«الميادين»: فكر مقاوم، معرفة، كفاءات وإبداع

■ د. محمد أشرف البيومي*

أستنكر بشدّة محاولات تضييق الخناق علي قناة «الميادين» إحدى القنوات الرئيسية التي أستقي منها الأخبار، والتي أتابع عليها حوارات مميّزة.

هذه الهجمة ليست غريبة من حيث مصدرها (قيادات الرجعية العربية) وطبيعتها (العدوانية) وأهدافها (طمس الحقيقة وإخفاء جرائم العدوان). لا بدّ من التصدّي لهذا الإرهاب الفكري وبكلّ قوة إعلامياً ومعنوياً وقانونياً.

تتميّز قناة «الميادين» في عدة مجالات: كثافة الكفاءات رجالا ونساء، توخي الدقة والحقيقة، مناخ جماعية العمل، إعطاء مساحة لعرض آراء متنوعة، التأكيد علي الفكر المقاوم وبعث الثقة والأمل في الأمة العربية. ذلك إلي جانب التميّز الإبداعي في العرض والمحتوي متمثلاً في برامج رائعة مثل حنظلة وشاهد وساعد.

لايفوتني أن أشيد بشجاعة المراسلين والمراسلات الذين يعرضون أحداث الحرب في اليمن وسورية ومعرفتهم بجغرافيا المعركة واستخدامهم وسائل توضيحية مميّزة.

لا بدّ من إفشال الهجمة المغرضة.

وإلي مزيد من التقدم والنجاح.

*أستاذ الكيمياء الفيزيائية
في جامعة الإسكندرية وجامعة ولاية ميشغن سابقاً

الانتفاضة الفلسطينية الثالثة تُدخل القضية في مرحلة جديدة

■ ابراهيم ياسين*

بعد مرور أكثر من شهرين على بدء الانتفاضة الثالثة، لم تتراجع حدّة العمليات الفدائية ضدّ جنود الاحتلال والمستوطنين، والمترافقة مع ازدياد زخم المواجهات الشعبية مع قوات الاحتلال الصهيوني، و قد أدّى ذلك إلى إحداث صدمة كبيرة في كيان العدو الذي فوجئ باشتعال الإنتفاضة، كما فوجئت السلطة الفلسطينية بها أيضاً.

ويبدو أنّ هذه الانتفاضة التي تتركز في شكل رئيسي في القدس والأراضي المحتلة عام 1948، ومدينة الخليل قد أدخلت كيان العدو الصهيوني في حالة من الرعب والهلع وانعدام الاستقرار والأمن، الأمر الذي انعكس على الحركة الاقتصادية، وأدى إلى فقدان الثقة بقدرة أجهزة الأمن الصهيونية التي وقفت عاجزة عن وقف الانتفاضة والعمليات اليومية التي ينفذها الشبّان الفلسطينيون وتؤدي إلى إيقاع إصابات في صفوف الجنود والمستوطنين الصهاينة الذين باتوا في حالة من الرعب الدائم، نتيجة عدم قدرتهم على تفادي مثل هذه العمليات المفاجئة لهم، والتي لا تملك الأجهزة الأمنية الصهيونية أي إنذار مسبق بشأن توقع حصولها.

لا شكّ أنّ هذه الانتفاضة التي احتار الكثيرون في توصيفها في البداية على أنها هبّة سرعان ما تتراجع وتنتهي كما حصل في الهبّة السابقة قبل شهور.

هذه الانتفاضة تحوز على كلّ الشروط التي تجعل منها انتفاضة حقيقية وهي:

ـ اتساع رقعة المشاركة فيها، إن كان في الأراضي المحتلة عام 1948 والقدس والخليل، أو في بعض مناطق الضفة الغربية التي هي على تماس مع حواجز الاحتلال والتي اشتعلت، على خلفية الانتفاضة.

ـ العمليات المتواصلة دون توقف ضدّ جنود الاحتلال والمستوطنين إلى جانب المواجهات مع قوات الاحتلال والتي تستخدم فيها الحجارة وقنابل «مولوتوف».

أما بالنسبة إلى شرط وجود القيادة التي تقود هذه الانتفاضة، وإن لم تكن ظاهرة أو معروفة، فلأنها موجودة في مناطق الاحتلال الصهيوني المباشر بعيداً عن أعين السلطة الفلسطينية وتحتاج إلى السرّية التامة في عملها لضمان استمراريتها.

وما يؤشر إلى ذلك أنّ العمليات التي تُنفّذ تتميز بالدقة من جهة، وعجز الاحتلال عن الوصول إلى الجهات التي تقف وراء هذه العمليات المتواترة، وهو ما دفع بالأجهزة الأمنية الصهيونية إلى القول إنّ هناك أيد تُحرّك هؤلاء الشبان الذين ينفذون العمليات.

على أنّ المشكلة التي تواجه قادة العدو الصهيوني تكمن في عدم القدرة على الوصول إلى الجهات المخططة للعمليات والتي تسهم من خلالها في استنهاض الشارع الفلسطيني وتزخيم المواجهات، ويعود ذلك إلى سببين:

الأول، أنّ الانتفاضة تحصل في المناطق التي لا يوجد فيها أي حضور لأجهزة أمن السلطة الفلسطينية التي تنسق مع الأجهزة الأمنية الصهيونية بموجب اتفاق أوسلو.

الثاني، عدم وجود أي صلة بين من يقف وراء هذه الانتفاضة وأي فصيل فلسطيني من الفصائل المعروفة، الأمر الذي يخلق صعوبة كبيرة في الوصول إلى قادتها لاعتقالهم أو القضاء عليهم، أو معرفة الشبان الذين سيقومون بتنفيذ العمليات الاستشهادية.

هذه العوامل هي التي تجعل هذه الانتفاضة خارج السيطرة من جهة، وخارج الرقابة الأمنية الفلسطينية من جهة ثانية.

إنطلاقاً من هنا، يُمكن القول إنّ هذه الانتفاضة إنما تعكس التطور الواضح في حركة النضال الوطني الفلسطيني والتحرّري ضدّ الاحتلال، والذي لا يمكن لأحد مصادرته بعدما أدرك الشباب الفلسطيني الذي يعاني من القهر والاضطهاد الوطني والتمييز العنصري، أن لا سبيل إلى التحرّر من الاحتلال وتحقيق المطالب الوطنية الفلسطينية إلا بالعودة إلى المقاومة والانتفاضة، بعدما تبين لهم عقم وفشل مسار «أوسلو» والنتائج الكارثية التي تولدت منه من ناحية، وعجز قيادة السلطة الفلسطينية واستطراداً، منظمة التحرير من الخروج من نفق أوسلو من ناحية ثانية، وعجز بقية الفصائل الفلسطينية المعارضة لاتفاق أوسلو عن إيجاد بديل لقيادة النضال الوطني التحرّري الفلسطيني، واستمرارها في المراوحة والمراهنة على سياسة التوافق مع السلطة الفلسطينية التي لا تعدو كونها سلطة مرتهنة للمحتل، وإمتداداً أمنياً له.

لهذا يمكن القول إنّ هناك مساراً جديداً في حركة النضال الوطني الفلسطيني قد بدأ، وإنّ هذا المسار سوف يتطور ويأخذ طابعه السياسي والتنظيمي في معترك النضال في مواجهة المحتلّ الغاصب، على أنّ هذا المسار الجديد يؤشر إلى أننا أمام مرحلة تُنذر بولادة جديدة لقيادة حركة التحرُّر الفلسطيني بعدما وضعت المرحلة السابقة التي انطلقت عام 1965 أوزارها مع توقيع اتفاق أوسلو، والفشل في تحقيق أي نتيجة من المراهنة على الديبلوماسية بعد التخلي عن المقاومة المسلحة، والتي تبين بعد تجربة المقاومة في لبنان وتمادي العدو في غطرسته وعدوانه وتوسعه في أرض فلسطين المحتلة، أنها الخيار القادر على تحرير الأرض وحماية عروبة فلسطين.

*ناشط سياسي